

جرائم الانترنت في المجتمع السعودي للباحث / محمد عبدالله منشلوي  
رسالة ماجستير قدمت لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية  
يسمح بالاقْتباس منها وفق المنهجية العلمية فقط لا غير مع الإشارة للباحث

## الفصل الثاني

# الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة

((وأوجه الاختلاف والتلاقي بينهما))

## والنظريات المفسرة للجريمة

## المبحث الأول: الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة (وأوجه الاختلاف والتلاقي بينهما)

تمّ البحث عن الدراسات السابقة في الدوريات العلمية المحكمة في المكتبات السعودية، وفي الكتب العربية، وشبكة الإنترنت، فتُوصَّل إلى بعض الدراسات ذات العلاقة المباشرة بهذا البحث. وقد قُسمت الدراسات السابقة التي تُوصَّل إليها إلى ثلاثة أقسام أولها: الدراسات المحلية، وثانيها: الدراسات العربية، أمّا القسم الثالث فحُصِّص للدراسات الأجنبية.

### أولاً- الدراسات المحلية:

دراسة خالد الفرم، بعنوان " شبكة الإنترنت وجمهورها في مدينة الرياض: دراسة تطبيقية في ضوء نظرية الاستخدامات والإشباعات"، توصل الباحث إلى أنّ الإشباعات التي تحققها الشبكة هي: معرفية، ف عاطفية، فاجتماعية، فترفيهية، ف تجارية، وأنّ الإشباعات المختلفة تتنوَّع وتختلف وفق متغيّر الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والمهنة، والدخل، والحالة الاجتماعية، ومنطقة السكن، والجنسية، كما توصل الباحث إلى أنّ الزمن الذي يقضيه المستخدم هو ما بين ساعة إلى خمس ساعات أسبوعياً، وأنّ استخدام الشبكة عادة يتمّ بصفة فردية، وفي المنزل والمقهى وليس في المؤسسات الوظيفية، مما أثر سلبياً فقط في قراءة الصحف دون مشاهدة التلفاز أو سماع المذياع. كما أنّ السلوكيات الاتصالية بالشبكة تختلف وفق المتغيّرات السابقة، ولوحظ أنّ الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين (٢١ - ٢٤) هم الأكثر ارتباطاً بالشبكة من غيرهم، وأنّ الجامعين الذكور أكثر استخداماً للشبكة من النساء ومن غير الجامعين، وأنّ ذوي الدخل المرتفع ليسوا أكثر ارتباطاً بالشبكة من غيرهم، وأخيراً توصل الباحث إلى أنّ القاطنين في شمال مدينة الرياض أكثر ارتباطاً بالشبكة، من القاطنين في مناطق أخرى (الفرم، ١٤٢٢هـ).

وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في كونها يدرسان خصائص مستخدمي الإنترنت في مدينة الرياض، وهو جزء من مجتمع دراسة البحث الحالي، والتي ستساعد حتماً في أخذ تصور أولي لمجتمع الدراسة الحالية، وإن كانا يختلفان في كون عينة الدراسة السابقة جزءاً من عينة دراسة الباحث الحالية، أي أنّ دراسة الباحث أشمل وأكبر حجماً، إضافة إلى اختلاف جوهري في أهداف الدراسة، حيث تُركِّز دراسة الباحث الحالية على النواحي الأمنية، أكثر من تركيزها على النواحي الاجتماعية، أو النظرية التي تعالجها الدراسة السابقة.

وفي دراسة لعبد الله الشهري بعنوان " المعوّقات الإدارية في التعامل الأمني مع جرائم الحاسب الآلي : دراسة مسحية على الضباط العاملين بجهاز الأمن العام بمدينة الرياض " ، توصل الباحث فيها إلى أنّ مواجهة جرائم الحاسب الآلي في الوطن العربي لا تزال دون المطلوب، وأنّ لجرائم الحاسب الآلي أنماطاً متعددة، كما أنّ لشبكة الإنترنت آثاراً سلبيةً ينبغي عدم تجاهلها. منها نشر الجرائم، وتسهيل عمل بعض المنظمات الإجرامية، والغزو الفكري، والتأثير على اتجاهات الرأي العام، والتجسس على نظم المعلومات، وأنه يتوقّع بروز ظاهرة جرائم الحاسب الآلي بشكل كبير خاصة مع تزايد أعداد مستخدمي الإنترنت، وأنّ لمزود خدمة الإنترنت دوراً رئيساً في الحدّ من جرائم الإنترنت في ضوء نقص في الأنظمة المجرّمة لهذه الجرائم. و أظهرت الدراسة الميدانية موافقة شديدة من المبحوثين على وجود بثّ برامج مسيئة للأخلاق والقيم عبر الإنترنت، وأنّ جرائم الفيروسات تُعدّ من أخطر جرائم الحاسب الآلي، وأنّ هناك إمكانية لوقوع تجسس بواسطة الحاسب الآلي، ولسرقة الأموال إلكترونياً، ولاختراق المعلومات بواسطة حاسب آخر، وعلى إمكانية حدوث عملية نصب بواسطة شبكة الإنترنت، كما وافق المبحوثين على وجود جرائم مرتبطة بالإنترنت. وأوصت الدراسة عدداً من التوصيات من أبرزها: أهمية تبني إستراتيجية وطنية لأمن المعلومات، وأهمية وجود خطط مسبقة لحماية أمن الحاسب الآلي، وحثّ الجهات الأمنية على محور أهمية الحاسب الآلي والإنترنت، واستفادة أجهزة الأمن من مزايا شبكة الإنترنت، مع أهمية مراعاة عدم ربطها بالشبكة المحلية التي تحوي بيانات ومعلومات أمنية، لاحتمال تعرضها للاختراق ( الشهري، عبدالله، ١٤٢٢هـ).

وتتشابه هذه الدراسة مع دراسة الباحث في كونهما تهتمان بجرائم الحاسب الآلي والجوانب الأمنية له، وتختلف الدراستان عن بعضهما في كون الدراسة السابقة تُركّز على المعوّقات الإدارية للتعامل مع جرائم الحاسب الآلي. في حين تُركّز دراسة الباحث على تحديد حجم ونمط أكثر جرائم الإنترنت شيوعاً في المجتمع السعودي، وأهمّ سمات وخصائص مرتكبيها، كما تختلف الدراستان في شمول مجتمع الدراسة لعموم مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي، بخلاف الدراسة السابقة التي اقتصرَت على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة.

أما دراسة الدكتور مشعل القدهي من وحدة خدمات الإنترنت بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، والمعنونة بـ"المواقع الإباحية على شبكة الإنترنت وأثرها على الفرد والمجتمع"، فقد توصل فيها إلى أنّ هناك إقبالاً كبيراً جداً على المواقع الإباحية، حيث تزعم شركة (Playboy) الإباحية بأنّ (٤,٧٠٠,٠٠٠) أربعة ملايين وسبعمائة ألف زائر يزور صفحاتهم على الشبكة أسبوعياً، وبأنّ بعض الصفحات الإباحية يزورها (٢٨٠,٠٣٤) ألف زائر يومياً، وأنّ هناك (١٠٠) مائة صفحة مشاهدة تستقبل أكثر من (٢٠,٠٠٠) عشرين ألف زائر يومياً، وأكثر من (٢,٠٠٠) ألفي صفحة مشاهدة تستقبل أكثر من (١٤٠٠) زائر يومياً، وأنّ صفحة واحدة من هذه الصفحات استقبلت خلال عامين عدد (٤٣,٦١٣,٥٠٨) مليون زائر، كما وجد أنّ (٨٣,٥٪) من الصور المتداولة في المجموعات الإخبارية هي صور إباحية، وبأنّ أكثر من (٢٠٪) من سكان أمريكا يزورون الصفحات الإباحية، حيث تبدأ الزيارة غالباً بفضول وتتطوّر إلى إدمان، ولا يتردّد زوّار هذه المواقع غالباً في دفع رسوم مالية لقاء تصفح المواد الإباحية بها، أو شراء مواد خليعة منها. وقد بلغت مجموعة مشتريات مواد الدعارة في الإنترنت في عام (١٩٩٩م) ما نسبته (٨٪) من دخل التجارة الإلكترونية البالغ (١٨) مليار دولار أمريكي، في حين بلغت مجموعة الأموال المنفقة للدخول على المواقع الإباحية (٩٧٠) مليون دولار، ويُتوقع ارتفاع المبلغ مستقبلاً ليصل إلى (٣) ثلاثة مليار دولار في عام (٢٠٠٣م). وقد اتّضح أنّ أكثر مستخدمي المواد الإباحية تتراوح أعمارهم ما بين (١٢) و (١٥) عاماً في حين تمثّل الصفحات الإباحية أكثر صفحات الإنترنت بحثاً وطلباً (القدهي، ١٤٢٢هـ).

وتتفق الدراسات في كونها يهتمان بدراسة بعض الأنماط الإجرامية في الإنترنت، حيث ركّزت الدراسة السابقة وبصورة شاملة على جريمة واحدة من جرائم الإنترنت، أيّ على جزئية محددة من جزئيات الدراسة الحالية، ولذلك يمكن اعتبارها نواة للدراسة الحالية والتي ستكون أشمل، لأنّها تنطلق لتحديد حجم ونمط أكثر جرائم الإنترنت شيوعاً في المجتمع السعودي، وليس جريمة واحدة فقط، وأهمّ سمات وخصائص مرتكبيها. إضافة إلى اختلاف مجتمع الدراسة في كلا الدراستين، حيث عالجت الدراسة السابقة المواقع الإباحية على شبكة الإنترنت دون تحديد لمجتمع معين، في حين تُركّز الدراسة الحالية على المجتمع السعودي دون غيره من المجتمعات الأخرى.

وفي دراسة للدكتور فايز الشهري بعنوان " استخدامات شبكة الإنترنت في مجال الإعلام الأمني العربي "، والمنشورة في مجلة البحوث الأمنية العدد التاسع عشر (١٩) لعام (١٤٢٢هـ)، وهي مجلة دورية علمية محكمة، توصل فيها إلى أنّ الإيجابيات الأمنية لشبكة الإنترنت تتمثل في: تلقي البلاغات، وتوفير السرية للمتعاونين مع الأجهزة الأمنية، وطلب مساعدة الجمهور في بعض القضايا، ونشر صور المطلوبين للجمهور، ونشر المعلومات التي تهمّ الجمهور، وتكوين جماعات أصدقاء الشرطة، وتوعية الجمهور أمنياً، واستقبال طلبات التوظيف، ونشر اللوائح والأنظمة الجديدة، وتوفير الخدمة الأمنية خارج أوقات العمل الرسمي، وسهولة الوصول إلى العاملين في الجهاز الأمني، وإجراء استفتاءات محايدة لقياس الرأي العام، ووسيط فاعل في عملية تدريب و تثقيف منسوبي القطاع، وأخيراً وسيط مهم للاطلاع على خبرات الدول المتقدمة وللاتصال مع الخبراء والمتخصصين في مختلف دول العالم.

كما حدّدت الدراسة بعض المشكلات الأمنية لشبكة الإنترنت ومنها تدمير المواقع، والتسلّل، وقرصنة البرامج، وسرقة المواقع، والنصب والاحتيال ولعب القمار، وسرقة أرقام البطاقات الائتمانية، وترويج الشائعات، ونشر الصور الإباحية، والتهديد، وإغراق البريد الإلكتروني، وإغواء المراهقين والأطفال، وترويج الأفكار العنصرية، وقرصنة البريد الإلكتروني، والتعرّض لمعتقدات الآخرين، وأخيراً الغزو الفكري العقائدي (الشهري، فايز، ١٤٢٢هـ).

والدراسة السابقة وإن كانت تُركّزُ على الاستخدام الإعلامي الأمني لشبكة الإنترنت، فهي تتفق مع دراسة الباحث في كونهما يعالجان الجوانب الأمنية للإنترنت وإن اختلفت جوانب المعالجة، فالدراسة السابقة تُركّزُ على الاستخدامات الإعلامية الأمنية لشبكة الإنترنت، مع بيان سلبيات وإيجابيات الإنترنت الأمنية، في حين تُركّزُ دراسة الباحث على تحديد حجم ونمط أكثر جرائم الإنترنت شيوعاً، والتي ترتكب من مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي، إضافة إلى تركيز الباحث على تحديد أهم سمات وخصائص مرتكبي تلك الجرائم.

وفي دراسة للدكتور محمد البشري والمنشورة في المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب العدد الثلاثون (٣٠) لعام (١٤٢١هـ)، المعنونة بـ " التحقيق في جرائم الحاسب الآلي والإنترنت "، أوضح فيها الباحث قصور خبرات ومعارف الأشخاص والجهات المناط بهم التعامل مع الجريمة، سواء المحققون العاملون في الحقل الجنائي، أو موظفو الادعاء العام، أو قضاة المحاكم، للتعامل مع جرائم الإنترنت، لأنها جرائم حديثة وظاهرة جديدة لم يسبق لهم التعامل معها، وتناولها سواء في مرحلة الضبط والتحري والتحقيق، أو مرحلة التقديم للمحاكمة بعد الإدانة، أو في مرحلة إصدار الحكم وتحديد العقوبة المناسبة. وإضافة إلى تحديد الباحث للحاجة الماسة إلى تطوير قدرات العاملين في الأجهزة المناط بها التعامل مع الجريمة ليستطيعوا التعامل مع جرائم الإنترنت وإفرازاتها السلبية، فقد توصل الباحث في دراسته إلى وضع قواعد عامة للتحقيق في جرائم الإنترنت يمكن أن يُستترشد بها من قبل المتخصصين والمسؤولين عن التعامل مع مثل هذه الجرائم. وتطرّق الباحث في دراسته إلى تعريف جرائم الحاسب الآلي والإنترنت، وتصنيفها، وإجراءات التحقيق في جرائم الحاسب الآلي، ومع الأشخاص الذين لهم صلة بجرائم الحاسب الآلي، كما تطرّق الباحث إلى الاختصاص القضائي، والجنائي، عند التعامل مع جرائم الحاسب الآلي، لأنّ هذه الجرائم لا حدودية، وقد تقع جريمة واحدة، في أكثر من دولة، وهذا يسبب إشكالاً قضائياً، وأكّدت الدراسة على أهمية التعاون بين جميع المتخصصين، لتوحيد الجهود، في التحقيق في هذا النوع من الجرائم (البشري، ١٤٢١هـ).

وتوضّح الدراسة السابقة مدى الحاجة إلى تحديد جرائم الإنترنت بدايةً، لأنّها من الظواهر الحديثة، وهي تتفق مع دراسة الباحث في كون كلا الدراستين تركّزان على الجوانب الأمنية للإنترنت. وتختلف الدراستان في تركيز الدراسة السابقة على الإجراءات التحقيقية لجرائم الإنترنت، أمّا دراسة الباحث فتركّز على تحديد حجم ونمط أكثر جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي شيوعاً، مع تحديد أهم سمات وخصائص مرتكبيها.

أما دراسة صالح المسند و عبدالرحمن المهيني والتي نُشرت أيضاً في المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد التاسع والعشرون (٢٩)، لعام (١٤٢١ هـ) والمعنونة بـ " جرائم الحاسب الآلي: الخطر الحقيقي في عصر المعلومات " فقد تناولت طبيعة جرائم الحاسب الآلي وآثارها الأمنية والاجتماعية، والاقتصادية، وتحديد الأشخاص الذين يقومون بمثل هذه الأعمال، ووسائل ارتكاب تلك الجرائم، وكيفية مواجهتها. وقد توصلت الدراسة في توصياتها، إلى تعزيز التعاون الدولي، والإقليمي، والمحلي، في قضايا وجرائم الحاسب الآلي، مع إنشاء قاعدة بيانات عن هذه القضايا، والعمل على تأسيس موقع في الإنترنت، لتقديم المعلومات، والمشورة في كيفية التعامل مع جرائم الحاسب الآلي. وأخيراً تدريب طلاب الكليات الأمنية على كيفية التعامل مع هذه الأنماط الجديدة من الجرائم (المسند، والمهيني، ١٤٢١ هـ).

وهذه الدراسة، إضافة إلى دراسة البشري السابقة، تُعدُّ أيضاً نواة للدراسة الحالية، وإن كانت لا تُركِّزُ على جرائم الإنترنت بشكل مباشر، وإنما تتحدث عنها ضمناً في إطار الموضوع العام للدراسة، أي جرائم الحاسب الآلي، والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من جرائم الإنترنت، لأنَّ وجود جهاز الحاسب الآلي شرط لارتكاب جرائم الإنترنت، فبدون وجود جهاز الحاسب الآلي لا يمكن تصفح الإنترنت - في الوقت الراهن على أقلِّ تقدير -.

ومن هنا فأوجه الاتفاق بين الدراستين هو في معالجة النواحي الأمنية لجرائم نظم المعلومات (الحاسب الآلي) والتي تحتوى ضمناً جرائم الإنترنت.

أما أوجه الاختلاف بين الدراستين فهو في تركيز الدراسة السابقة على الإطار الكلي للموضوع، وهو جرائم نظم المعلومات في حين تُركِّزُ دراسة الباحث على جزء من جرائم نظم المعلومات، وهي جرائم الإنترنت، حيث تحاول تحديد حجم وأنماط أكثر جرائم الإنترنت شيوعاً في المجتمع السعودي، وأهم سمات وخصائص مرتكبيها.

وفي دراسة للمهندس حسن طاهر داود بعنوان " جرائم نظم المعلومات "، تناول فيها الجرائم التي يكون الحاسب موضوعها أو يكون وسيلتها، وتكلم فيها عن خصائص عصر المعلومات، وتعريف هذا النوع من الجرائم، مع التطرق لمجموعة من جرائم نظم المعلومات، وركز على جرائم التجسس المعلوماتي والأخطار التي تواجه شبكة الإنترنت، والجرائم التي تُرتكب من خلالها. وتوصل إلى مجموعة من جرائم الإنترنت شملت: الهجوم على مواقع الإنترنت، وانتحال شخصية الأفراد، وانتحال شخصية المواقع، والجنس الفاضح على الإنترنت، والإغراق بالرسائل، ونشر الفيروسات (داود، ١٤٢٠هـ).

وتركز الدراسة السابقة على الإطار العام لجرائم نظم المعلومات (الحاسب الآلي) وتحديد خصائص تلك الجرائم، في حين تُركِّز دراسة الباحث على جزء من أجزاء جرائم نظم المعلومات، وهي جرائم الإنترنت، مع حصرها تحديداً على جرائم الإنترنت المرتكبة من قبل مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي، وتحديد أهم سمات وخصائص مرتكبيها، وليس خصائص الجرائم ذاتها، كما أنّ دراسة الباحث ستكون -بإذن الله- أشمل في النتائج وأكبر من حيث حجم العينة ومجتمع الدراسة.

وفي دراسة للدكتور ذياب البداينة بعنوان " جرائم الحاسب والإنترنت"، تحدّث فيها عن حجم جرائم الحاسب الآلي ومقدار الخسائر المادية، وأبعاد الجرائم المستحدثة، ومفهومها، وتصنيف وخصائص مرتكبيها. وتوصل إلى أنّ خصائص تلك الجرائم تتلخّص في أنّها سريعة التنفيذ، تنفذ عن بعد، سهولة إخفاء الجريمة، جاذبة، عابرة للدول، جرائم ناعمة، صعوبة إثباتها، ملوثة للثقافة، عالمية الجريمة والنظام القضائي، التخيلية حيث إنّ الومضات والرموز التي تُرسل ما هي إلاّ نقل للمعلومات بشكل تخيلي يترتب عليه نقل فعلي للمعلومات أو الثروة (البدائية، ١٤٢٠هـ).

وتتفق الدراستان، في دراسة حجم الجرائم وخصائصها، إلاّ أنّ الدراسة السابقة تُركِّز على حجم جرائم الحاسب الآلي، والخصائص العامة لتلك الجرائم -وليس لمرتكبيها- في حين تُركِّز دراسة الباحث بشكل أكبر على حجم ونمط أهم جرائم الإنترنت المرتكبة في المجتمع السعودي، وأهم سمات وخصائص مرتكبيها.



وفي دراسة للدكتور عبدالله الخليفة وعنوانها " البناء الاجتماعي والجرائم المستحدثة "، تحدّث فيها عن مفهوم الجرائم المستحدثة والخصائص المشتركة لهذه الجرائم، والاختلافات التي تميّزها عن الجرائم التقليدية، والعوامل التي أدت إلى فرز هذه الجرائم. كما تطرّق إلى الحديث عن جرائم الاتصال بعيدة المدى (الحاسب الآلي)، وذكر بأنّه يدخل ضمن هذه الجرائم العديد من الأنماط، من أبرزها إشاعة الثقافة الذاتية المنحرفة للأحداث، التخريب الإلكتروني، انتهاك الحاسبات، تغيير النسيج الاجتماعي للدولة، انتهاك الخصوصيات، تدمير المؤامرات الإجرامية عن بعد، وتسهيل تنفيذها، تسهيل غسل الأموال إلكترونياً، توزيع المواد المثيرة للإزعاج أو الغضب أو الضيق، نشر المطبوعات التي تعمل على زعزعة الأمن، تطوير وتسهيل ارتكاب الجرائم التقليدية، تأجيج الصراعات الدينية، والثقافية، والعرقية، والطائفية، سرقة الخدمات كقرصنة خدمات الاتصالات الدولية، الجرائم الاقتصادية، الإرهاب، الإجرام المنظم، والجرائم الجنسية (الخليفة، ١٤٢٠هـ).

والدراسة السابقة تطرقت باختصار إلى أنماط كثيرة من الجرائم المستحدثة، والتي يمكن أن يُرتكب بعضها بواسطة الإنترنت، وبالتالي يمكن تصنيفها كجرائم الإنترنت، وهذا هو أحد أوجه الاتفاق بين الدراستين. أمّا أوجه الاختلاف بينهما فيتمثل في البعد الذي تعالجه كلتا الدراستين، حيث تُركّز الدراسة السابقة على البعد الاجتماعي، في حين تعالج دراسة الباحث البعد الأمني للجرائم، بتحديد حجم ونمط أكثر جرائم الإنترنت شيوعاً في المجتمع السعودي، وأهم سمات وخصائص مرتكبيها.

أمّا دراسة الدكتور عبدالله اليوسف عن " التقنية والجرائم المستحدثة "، فقد استعرض فيها العلاقة بين التقنية والجرائم المستحدثة، كما استعرض أبرز الجرائم المستحدثة، مثل: الجريمة المنظمة، وجرائم ذوي الياقات البيضاء، والجرائم الاقتصادية، والفساد الإداري، وجرائم الحاسب الآلي، وجرائم تزوير بطاقات الائتمان، والجرائم الجنسية (اليوسف، ١٤٢٠هـ).

والدراسة السابقة تُركّز على الجانب الاجتماعي، إلّا أنّها ربطت بين الجرائم المستحدثة والتقنية بشكل جيد يمكن الاستفادة منه في الإحاطة بجوانب مهمّة ومكمّلة لدراسة الباحث، فالدراستان تتفقان في كونهما تبحثان الإطار الأمني للجرائم المستحدثة. أمّا الاختلاف الجوهرى بين الدراستين فيتمثل في الجانب الذي تُركّز عليه الدراستين، حيث تُركّز الدراسة السابقة على البعد الاجتماعي، في حين تعالج دراسة الباحث البعد الأمني للجرائم، بتحديد حجم ونمط أكثر جرائم الإنترنت شيوعاً في المجتمع السعودي، وأهم سمات وخصائص مرتكبيها.

وفي دراسة عبدالرحمن بحر لنيل درجة الماجستير والمقدمة إلى أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، بعنوان "معوقات التحقيق في جرائم الإنترنت"، وهي دراسة مسحية على ضباط الشرطة في دولة البحرين، وهدفت إلى الكشف عن معوقات التحقيق في جرائم الإنترنت في دولة البحرين، وتوصلت الدراسة إلى وجود معوقات مختلفة، منها المعوقات الشخصية المتعلقة بالخبرات السابقة والمعرفة بالحاسب الآلي والإنترنت، ومدّة الخدمة، ومنها المعوقات المتعلقة بالأمور الفنية والإدارية والتشريعية. وأوصت الدراسة عدّة توصيات منها تكثيف الجهود الرامية إلى الارتقاء بالمستوى الثقافي والمعرفي لضباط الشرطة فيما يتعلق بالجريمة ومستجداتها، وبتكثيف الدورات التدريبية في مجال الحاسب الآلي والإنترنت استخداماً وتحقيقاً، والعمل على زيادة وعي الضباط بالقوانين المحلية والدولية (بحر، ١٤٢٠هـ).

وتتشابه الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في كونهما يتناولان أحد الجوانب الأمنية للإنترنت. وتختلف الدراستان في صلب الموضوع، فالدراسة السابقة تبحث في بُعد معوقات التحقيق في جرائم الإنترنت، بينما تبحث الدراسة الحالية عن حجم وأنماط أكثر جرائم الإنترنت شيوعاً في المجتمع السعودي، وأهمّ سمات وخصائص مرتكبيها، إضافة إلى اختلاف مجتمع الدراسة بين الدراستين، حيث تُركّز الدراسة السابقة على المجتمع البحريني في حين تُركّز الدراسة الحالية على المجتمع السعودي.

أمّا دراسة هادي آل دويس المعنونة بـ"اتجاهات الضباط والأفراد العاملين في الأجهزة الأمنية نحو استخدام الإنترنت"، وهي دراسة مسحية على المديرية العامة للأمن العام والمديرية العامة للدفاع المدني في منطقة الرياض، فهدفت إلى كشف اتجاهات الضباط والأفراد العاملين في الأجهزة الأمنية نحو استخدام الإنترنت. وأظهرت الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسط اتجاهات العاملين في الأجهزة الأمنية الذين يملكون أجهزة حاسوب والذين لا يملكون أجهزة حاسوب نحو استخدام الإنترنت، وأنّ متوسط اتجاهات العاملين ذوي الخبرة في استخدام الإنترنت أكبر من عديمي الخبرة، كما وجدت فروق بين متوسط اتجاهات الضباط والأفراد نحو استخدام الإنترنت (آل دويس، ١٤٢٠هـ).

وتتفق الدراستان في بحثهما لبعض النواحي الأمنية للإنترنت، ويختلفان في أبعادهما حيث تنطرق الدراسة السابقة إلى اتجاهات العاملين في الجهات الأمنية نحو استخدام الإنترنت، في حين تُركّز دراسة الباحث على تحديد حجم ونمط أكثر جرائم الإنترنت شيوعاً في المجتمع السعودي، وسمات وخصائص مرتكبيها، كما يختلفان في حجم عينة الدراسة فاقترنت الدراسة السابقة على جزء يسير جداً من مجتمع الدراسة الحالية والتي شملت عموم مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي.

## ثانياً- الدراسات العربية:

دراسة ممدوح عبدالمطلب المنشورة في كتابه المعنون بـ"جرائم استخدام الكمبيوتر وشبكة المعلومات العالمية: الجريمة عبر الإنترنت"، ضَمَّنَهَا مفهوم وظاهرة الإجرام المعلوماتي، وانعكاس تلك الجرائم على إجراءات الاستدلال وأساليب الحماية الأمنية للمعلومات الإلكترونية. وحددت الدراسة المخاطر الأمنية للإنترنت بالتجسس الإلكتروني، والقرصنة، والجرائم المنظمة، والمافيا، وغسيل الأموال، وتجارة المخدرات، ولعب القمار، وتهديدات التجارة الإلكترونية، والاستيلاء على بطاقات الائتمان. كما توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات من أهمها مراجعة التشريعات الحالية في ضوء ما توصلت إليه الدراسة، والتعاون وتبادل الخبرات والمعلومات، مع أهمية التوعية بهذه الجرائم على مستوى الأفراد والمؤسسات، والتركيز على تدريب المحققين على هذه الأنماط الجديدة (عبدالمطلب، ٢٠٠١م).

وهذه الدراسة تُعدّ من أقرب الدراسات السابقة التي تتفق مع الدراسة الحالية، مع التنويه إلى أنّ هذه الدراسة اعتمدت على منهج تحليل المحتوى، مقارنة مع المنهج المسحي الذي تعتمده دراسة الباحث، ولعلّ الفرق الأهم بين الدراستين، هو تركيز دراسة الباحث على المجتمع السعودي، وعلى بُعد لم تتطرق إليه هذه الدراسة، وهو بُعد أهمّ سمات وخصائص مرتكبي تلك الجرائم.

وفي دراسة لهشام المسالمة بعنوان "جرائم نظم المعلومات والإنترنت"، وهي بحث قانوني مُقدّم إلى نقابة المحامين، بمدينة درعا بسوريا، لنيل لقب أستاذ في المحاماة. والدراسة وصفية تحليلية للمحتوى، وقد توصل الباحث فيها إلى أنّ جرائم الإنترنت تشمل: الهجوم على مواقع الإنترنت، وانتحال شخصية الأفراد، وانتحال شخصية المواقع، والجنس الفاضح، والإغراق بالرسائل، وأخيراً الفيروسات (المسالمة، ٢٠٠١م).

وهذه الدراسة، وإن كانت تتطابق مع رسالة الباحث من حيث العنوان والمضمون، إلا أنّها تختلف عنها في كون دراسة الباحث علمية موثقة، وشاملة لجميع جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي، في حين أنّ دراسة المسالمة، وإن كانت معنونة بدراسة علمية، إلا أنّها غير موثقة إطلاقاً، كما أنّ الجرائم التي حددها قاصرة جداً، فهناك العديد من الجرائم المعروفة يمكن تصنيفها كجرائم الإنترنت ولم تدرج ضمن نتائج دراسته. كما أنّ دراسة الباحث تُركّز على المجتمع السعودي وعلى أهمّ سمات وخصائص مرتكبي جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي، وهو الأمر الذي لم تتطرق إليه الدراسة السابقة.

وفي دراسة مقارنة لأحمد تَمَّام نشرها في كتابه المعنون بـ "الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي: الحماية الجنائية للحاسب الآلي" تحدّث فيها عن الإطار العام لجرائم المعلوماتية، وعن المعلوماتية والقانون المقارن وضرورة الحماية الجنائية للمعلومة.

وكانت الدراسة تُركِّزُ وبشكل كبير على الناحية القانونية للجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي. كما تحدّث عن النظرية العامة لجرائم المعلوماتية والشرعية الجنائية لهذه الجرائم، ومن ثمّ تطرّق إلى الجرائم المرتكبة بواسطة الوسائل المعلوماتية. وقسم الباحث الجرائم المرتكبة بواسطة الإنترنت إلى أربعة أنواع هي: جريمة الدخول والبقاء غير المشروع في نظم المعلوماتية، وجريمة إفشاء الأسرار المعلوماتية، وجريمة الإتلاف المعلوماتية، وأخيراً جريمة التزوير في النطاق المعلوماتي.

وتوصّلت الدراسة إلى توصيات متعددة، تضمّنت ضرورة التنسيق الدولي، والسياسات الجنائية لمواجهة هذه الأنماط من الجرائم، مع ضرورة تشديد التشريعات الوطنية على عقوبة هذه الجرائم، والعمل على تكثيف الدورات التخصصية لضباط التحقيق، والقضاة، للتعرف على هذه الأنماط والتعامل معها، واستحسنّت الدراسة إنشاء جهة خاصة للتحقيق في الجرائم المعلوماتية (تمام، ٢٠٠٠م).

وهذه الدراسة ركّزت -وبشكل شبه تام- على النواحي القانونية للجريمة، حيث تمّت المقارنة بين القانون المصري والفرنسي في ذلك، ومن هنا يتّضح الاختلاف الجوهرى بين هذه الدراسة، ودراسة الباحث، حيث أنّ هذه الدراسة تُركِّزُ على النواحي القانونية لجرائم الإنترنت، انطلاقاً من القانون الوضعى المصري، ومقارنته بالقانون الوضعى الفرنسى، في حين تُركِّزُ دراسة الباحث على تحديد حجم ونمط أكثر جرائم الإنترنت شيوعاً في المجتمع السعودى، وأهمّ سمات وخصائص مرتكبيها، بعيداً عن النص القانونى لتلك الجرائم، كما أنّ دراسة الباحث تختلف من كونها دراسة مسحية وليست دراسة مقارنة، وهي تختلف أيضاً في نوع وحجم مجتمع الدراسة. أمّا أوجه الاتفاق بين الدراستين فهو في معالجة النواحي الأمنية للإنترنت، وتحديد الجرائم الناشئة عن الحاسب الآلي.

أما دراسة مدحت رمضان المعنونة بـ " جرائم الاعتداء على الأشخاص والإنترنت "، وهي دراسة قانونية لبعض الأنماط الحديثة الناتجة عن استخدام الإنترنت بواسطة الحاسب الآلي. وتعرض فيها إلى القانون الفرنسي، والقانون الأمريكي، ومدى إمكانية تطبيق القانون المصري على تلك الأفعال من حيث المكان والاختصاص القضائي، كما تطرقت إلى المسؤولية الجنائية عن جرائم الإنترنت، ومسؤولية موزع خدمة الإنترنت في ذلك.

وحاولت الدراسة تكييف بعض جرائم الإنترنت قانونياً، ومنها جرائم القذف والسب، وجرائم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة، والجرائم المخلة بالأداب العامة، وخاصة جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت، وجرائم تعريض الأطفال للانحراف.

وتوصلت الدراسة إلى وجود بعض الصعوبات العملية لتطبيق الأفكار التقليدية المنصوص عليها في القوانين الجنائية، ولتطبيق القانون الوطني من حيث المكان والاختصاص القضائي، وأن المشرع المصري لا يزال ساكناً ولم يستطع مواكبة التقدم التقني، حيث لم يُسن القوانين الرادعة لإساءة استخدام التكنولوجيا الحديثة (رمضان، ٢٠٠٠م).

وتتفق الدراسة السابقة مع دراسة الباحث في تناول بعض جرائم الإنترنت - وإن اختلفت طرق المناولة - فالدراسة السابقة تُركِّز على النواحي القانونية للفعل، ومقارنته بالقانون المصري، والفرنسي، والأمريكي - وكلها قوانين وضعية - بينما تهتم دراسة الباحث بتحديد تلك الأفعال على ضوء التشريع الإسلامي وأنظمة المملكة العربية السعودية المنبثقة منه، مع تحديد أهم سمات وخصائص مرتكبيها، إضافة إلى كون دراسة الباحث دراسة مسحية، وليست دراسة مقارنة، كما هو الحال مع الدراسة السابقة.

## ثالثاً- الدراسات الأجنبية:

دراسة سويني (Sweeney) المعنونة بـ“Cyber-crime’s Looming Threat” والتي درس فيها تهديدات جرائم الإنترنت، وتطرق فيها إلى نمو الخدمات التجارية على شبكة الإنترنت، وبالتالي ظهور مخاطر أمنية جديدة لهذه الخدمات، حيث يملك أكثر من (٣,٠٠٠) ثلاثة آلاف بنك، مواقع لهم على الشبكة، ويقدر حجم التعامل المالي من خلال الشبكة بحوالي (٤٣) ثلاثة وأربعين بليون دولار كمبيعات سنوية، ويتوقع نموها لتصل مبلغ ترليون دولار سنوياً عام (٢٠٠١م)، ولذلك يتخوف غالبية الخبراء من الأخطار المستقبلية وخاصة مع انتشار جرائم التزوير من خلال الإنترنت، ومن هنا فإنّ الخطر الأمني، أثناء استخدام الإنترنت، لا يزال قائماً (Sweeney, 1999).

وتتفق الدراسة السابقة مع دراسة الباحث في كونهما يتناولان أهمّ أنواع جرائم الإنترنت، أمّا وجه الاختلاف بين الدراستين فيتمثل في أنّ دراسة الباحث أكثر شمولاً في تحديد جرائم الإنترنت، وليست قاصرة على نوع واحد من جرائم الإنترنت كالدراسة السابقة.

أمّا دراسة ريد هايلي (Reid Highley) المعنونة بـ“Viruses: The Internet’s Illness” حول فيروسات شبكة الإنترنت فوضّح فيها تعريف الفيروسات، وتصنيفها، وأنواعها، وطرق عملها، وأنّ آلاف الفيروسات تتواجد على شبكة الإنترنت -مع أنّ معظم الفيروسات لا تنجح في الوصول إلى الإنترنت- فمن بين حوالي (٢,٤٠٠) ألفين وأربعمائة فيروس سنوياً لا ينتشر إلاّ القليل جداً، في حين تموت معظمها قبل انتشارها، ومع ذلك فإنّ انتشار الفيروسات، التي تنجح في الوصول إلى الإنترنت سريع جداً، وعلى سبيل المثال قدرت منظمة (CERT) أنّ فيروس ميليسا (Melissa)، إحدى أشهر الفيروسات التي انتشرت، أصاب حوالي (٣٠٠) ثلاثمائة منظمة وأكثر من (١٠٠,٠٠٠) مئة ألف حاسب آلي شخصي، وتمثلت سرعة انتشاره في وصول أحد وكالات الدعاية حوالي (٣٢,٠٠٠) اثنين وثلاثين ألف رسالة مصابة بالفيروس خلال ساعة واحدة فقط. وقد تُوصِلَ إلى مصمّم الفيروس واتضح أنّه يُدعى (David L. Smith)، ويسكن مدينة نيوجرسي الأمريكية، وهو يواجه عقوبة السجن لمدة تصل إلى أربعين سنة، وغرامة مالية تصل إلى (٤٨٠,٠٠٠) أربعمائة وثمانين ألف دولار.

ونظراً لخطورة هذه الفيروسات، فقد عكف المختصون على إيجاد سبل الحماية اللازمة منها ويتوقع أن تصل مكاسب برامج الحماية من الفيروسات إلى (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) بليون دولار أمريكي سنوياً (Highley, 1999).

وتتفق الدراسة السابقة مع دراسة الباحث في تركيزها على جرائم الإنترنت، وإن كانت هذه الدراسة تُركِّز فقط -وبشكل أكبر- على واحدة من أهم وأخطر جرائم الإنترنت، في حين أن دراسة الباحث لا تُركِّز على نمط واحد من جرائم الإنترنت، وإنما تتطرق إلى تحديد حجم ونمط أكثر الجرائم شيوعاً، مع اختلاف مجتمع الدراسة، حيث يركِّز الباحث على مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي، إضافة إلى أن الباحث يركِّز على دراسة أهم سمات وخصائص مرتكبي تلك الجرائم.

وفي دراسة لأدست (Adsit) والمعنونة “Internet Pornography Addiction” عن إدمان المواقع الإباحية على شبكة الإنترنت، وضّحت أن العديد من الأشخاص أدمنوا مشاهدة المواقع الإباحية على الإنترنت لأسباب نفسية عدّة، وقد وصل إيراد المواقع الإباحية في عام (١٩٩٨م) إلى (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) بليون دولار أمريكي، كما وصل عدد زائري أشهر المواقع التجارية، التي تقدم المواد الإباحية -لقاء مقابل مادي- حوالي (٦,٠٠٠,٠٠٠) ستة ملايين زائر في شهر واحد، مقابل (٥٨,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية وخمسين مليون زائر لأشهر المواقع المجانية، وتركّزت أوقات زيارة المواقع الإباحية، أثناء وقت الدوام الرسمي حيث بلغت (٧٠٪) من مجموع الزيارات.

ووضّحت أن المواقع الإباحية، أصبحت مشكلة حقيقية، وأن الآثار المدمرة لهذه المواقع لا تقتصر على مجتمع دون آخر، ويلاحظ آثارها السيئة في: ارتفاع جرائم الاغتصاب بصفة عامة، واغتصاب الأطفال بصفة خاصة، والعنف الجنسي، وانعدام القيم والمبادئ عند الأسر، وامتهان النساء وعدم احترامهن. ويبدو أن لكثرة المواقع الإباحية على الإنترنت والتي يقدر عددها بحوالي (٧٠,٠٠٠) سبعين ألف موقع، دوراً كبيراً في إدمان مستخدمي الإنترنت عليها، حيث اتّضح أن نسبة (١٥٪) من مستخدمي الإنترنت البالغ عددهم (٩,٦٠٠,٠٠٠) تسعة ملايين وستمئة ألف شخص قاموا بتصفح المواقع الإباحية في شهر إبريل من عام (١٩٩٨م) (Adsit, 1999).

والدراسة السابقة تختلف عن دراسة الباحث، في كونها تُركِّزُ على نمط واحد من جرائم الإنترنت فقط، ولا تتطرق إلى الأنماط الأخرى، إضافة إلى تركيزها على المجتمع الأمريكي، في حين تُركِّزُ دراسة الباحث على مجتمع مختلف تماماً عن سابقه وهو المجتمع السعودي، إضافة إلى كونها لا تقتصر على نمط واحد، بل تدرس أكثر من نمط من جرائم الإنترنت، كما أنّ الباحث يهتم بدراسة أهم سمات وخصائص مرتكبي تلك الجرائم في المجتمع السعودي. أمّا أوجه الاتفاق بين الدراستين فتتفق الدراسة السابقة ودراسة الباحث في كونهما يدرسان أحد أنماط جرائم الإنترنت.

أمّا دراسة جلابوسكي وسميث ( Glabosky&Smith ) فكانت حول الجرائم الرقمية، والمعنونة بـ“Crime in the Digital Age” تحدّث فيها عن دور الإنترنت السلبي والإيجابي، وتمثل الدور السلبي للإنترنت في نشر الجريمة بأنماط جديدة لم تكن مألوفة في السابق مثل: جرائم غسيل الأموال -التي ركّزت الدراسة عليها- وعلى طرقها، وأساليب التحقيق فيها. أمّا الدور الإيجابي للإنترنت فتتمثل في إمكانية استفادة الجهات الأمنية من الخدمات المختلفة التي تقدمها شبكة الإنترنت لتسريع إجراءاتها وتحديث أساليبها، وتنمية قدرات منسوبيها ( Glabosky&Smith,1998 ).

وهذه الدراسة وإن كانت أشمل نسبياً، من دراسة أدست السابقة، إلا أنّ وجه الاتفاق بينها وبين دراسة الباحث، هو نفس وجه الاتفاق بين الدراسة الحالية، والدراسة السابقة، لأنّهما يعالجان أحد أنماط جرائم الإنترنت. وتختلف الدراستان في تركيز هذه الدراسة على نمط واحد من جرائم الإنترنت، إضافة إلى تركيزها على المجتمع الأمريكي، في حين تُركِّزُ دراسة الباحث على مجتمع مختلف وهو المجتمع السعودي، إضافة إلى كونها تعالج أكثر من نمط واحد من جرائم الإنترنت، وتدرس أهم سمات وخصائص مرتكبي تلك الجرائم في المجتمع السعودي.



أما دراسة تمّ (Tim) المعنونة “Profits Embolden Hackers”، عن تحقيق المتسللين عن طريق الإنترنت لمكاسب مادية شجعتهم على زيادة نشاطهم الإجرامي، فركّزت على الخسائر المادية الناتجة عن جرائم الحاسب الآلي والإنترنت، حيث أُجريت الدراسة على بعض الشركات الأمريكية، وأظهرت فيها فقدان (٥٢٠) خمسمائة وعشرين شركة أمريكية ما يوازي مبلغ (١٣٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وثلاثين مليون دولار نتيجة جرائم الحاسب الآلي، وأكدت عينة الدراسة أنّ أكثر من نصف تلك الجرائم ارتكبت بواسطة الإنترنت (Tim,1998).

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة الباحث في كونهما تبحثان جرائم الإنترنت، غير أنّ هذه الدراسة تُركّز فقط على الخسائر المادية لجرائم الحاسب الآلي والإنترنت، في حين أنّ دراسة الباحث، لا تُركّز على جريمة واحدة، بل تحاول تحديد حجم ونمط أكثر جرائم الإنترنت شيوعاً في المجتمع السعودي وأهم سمات وخصائص مرتكبيها.

أما دراسة (Skinner&Fream) عن تحليل نظرية التعليم الاجتماعي لجرائم الحاسب الآلي بين طلبة الجامعات، والتي أجريت على طلبة جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، وكان عنوانها: “A social learning theory analysis of computer crime among college students” فركّزت على جرائم الإنترنت بين طلبة الجامعات الأمريكية، ومدى نجاح العقوبات في ردعهم، وأجريت الدراسة على (٥٨١) خمسمائة وواحد وثمانين طالباً جامعياً، اتّضح منها عدم اهتمام مستخدمي الإنترنت من طلبة الجامعات الأمريكية بالعقوبات التي قد يطبقها القانون بحق من يسيء استخدام الإنترنت، وأوضحت الدراسة أنّ (٥٠٪) من عينة الدراسة سبق اشتراكهم في أعمال غير نظامية، أثناء استخدام الإنترنت خلال ذلك العام، وأنّ (٤٧) سبعة وأربعين طالباً أو (٧,٣٪) تمّ القبض عليهم في جرائم تتعلق بالحاسب الآلي، وأنّ (٧٥) خمسة وسبعين طالباً أو (١٣,٣٪) قبض على أصدقائهم في جرائم تتعلق بالحاسب الآلي (Skinner & Fream, 1997). وتتفق الدراسات في كونهما تتناولان بعض سمات وخصائص مرتكبي جرائم الإنترنت، وتختلف الدراسات في تركيز الدراسة السابقة على طلبة الجامعات الأمريكية، في حين تُركّز دراسة الباحث على مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي -ومن ضمنهم طلبة الجامعات- كما أنّها تُركّز على خصائص وسمات لم تتطرق إليها الدراسة السابقة.

## المبحث الثاني: النظريات المفسرة للجريمة:

اهتمّ العلماء والمتخصصين على مرّ الأزمان بموضوع الجريمة ومسبباتها، ونهجوا في ذلك طرق عدّة، ومنطلقات مختلفة بلغ بعضها حدّ الغرابة، فذهب قدماء الفلاسفة البابليون، والآشوريون، والهنود، والصينيون، إلى تأثير النجوم على سلوك الإنسان، في حين رأى آخرون كأرسطو أنّها سلوك غريزي، أمّا فرويد فيعتقد أنّها أمر فطري. ومن ثمّ تطوّرت النظرة مع تطوّر المجتمعات وبدأت تفسّرات الجريمة تأخذ طابعاً علمياً، حيث لجأ العلماء والباحثون إلى تخصصات علمية مختلفة كالطب، والأحياء، والقانون لتفسير الجريمة، ونتج عن ذلك ظهور العديد من المدارس المفسّرة للجريمة كالمدرسة التقليدية، البايولوجية، النفسية، والاجتماعية. وعلى هذا فليس هناك تفسير متفق عليه في تفسير الجريمة وإنّ كان هناك اتّجاهان واضحا في تحديد مفهوم الجريمة وهما:

أ- الاتجاه القانوني الذي يرتبط بالدراسات التقليدية للجريمة، ويعطي رجال القانون الأولوية في تحديد مفهوم الجريمة والسلوك السويّ وغير السويّ.

ب- الاتجاه الاجتماعي وهو يرتبط بالدراسات الحديثة والعلمية، حيث ينظر إلى الجريمة نظرة شمولية اجتماعية مع ربطها بنفسية السلوك بصفة عامة (طالب، ١٩٩٨م: ٢٣-٢٦).  
ولذلك فسنتصر هنا على إيراد بعض التفسيرات الاجتماعية المفسّرة للجريمة والتي قد تتعلق بموضوع البحث ومن أهمّ هذه النظريات:

١. نظرية التقليد: لجبرائيل تارد (Gabriel Tarde) الذي يعتبر مطوّر المدرسة الاجتماعية، وتذهب النظرية إلى أنّ " الجريمة حقيقة اجتماعية (Social Fact)، حيث تنشأ وتتكوّن وتتطوّر وفق قوانين أساسية يخضع لها جميع أفراد المجتمع وهذا هو قانون التقليد " (الدوري، ١٩٨٤م: ٢٤٤).

كما ترى النظرية أنّ الأفراد يقلّد بعضهم بعضاً بدرجة متفاوتة طردياً وشدة الاختلاط، فالتقليد في المدينة يزيد عنه في القرية، وأنّ الإنسان المجرم ينشأ مجرماً عندما يعيش داخل مجتمع إجرامي، فالجريمة مهنة يتعلّمها الطفل من البيئة التي يعيش بها، حيث يقلّد المجرمين من أهله وعشيرته وأصدقائه.

أيّ أنّ السلوك الإجرامي مكتسب نتيجة الاحتكاك بالمجتمع وتقليد أفرادهم بعضاً، حيث إنّ التقليد والمحاكاة هما الأساس في تفسير تعلم السلوك وبالتالي تفسير الجريمة، فلا بدّ من وجود قدوة لأيّ نمط سلوكي، فالجرم يقلّد في فعله مجرماً آخر، وأنّ التقليد ينتقل من الطبقات العليا إلى السفلى ويتأثر بالعادة والذاكرة والفضول والاختلاط (ساعاتي، ١٩٨٣م: ٩٩-١٠١؛ طالب، ١٩٩٨م: ٩١-٩٢؛ كاره، ١٩٩٢م: ٢٩٤-٣٠٠).

٢. نظرية اللامعيارية أو الأنومي (Anomie): لأميل دوركايم (Emile Durkheim) تنطلق هذه النظرية من أنه نتيجة اختلال التركيب الاجتماعي، تضعف القيم والأعراف والمعتقدات، الأمر الذي يؤدي إلى حالة اللانظام، فتختفي المعايير والقيم والقواعد، بحيث لا يمكن قياس سلوك ما عليها لتصنيفه باعتباره سلوكاً سوياً أو غير سوياً، مما يعني زوال الوسائل المتبعة في الضبط الاجتماعي، وقد يلاقي الأسوياء نتيجة ذلك صعوبة في تلبية احتياجاتهم، فيحدث قلق وتوتر لدى الفرد، وبالتالي ارتياكه أو عزلته عن المجتمع، وقد يصبح معادياً وغير مكترث. فتمزق وسائل الضبط الاجتماعي ينعكس على القيم التي تسنّها المجتمعات ليشبع الأفراد شهواتهم بطرق مشروعة، فينتج عن ذلك محاولة الأفراد تحقيق أكبر قدر ممكن من رغباتهم والوصول إلى أهدافهم دون وجه حقّ مما لا يستطيعون تحقيقه بالطرق المشروعة التي تحددها قيم المجتمع (الخليفة، ١٤١٣هـ: ٦٥: ٧٢؛ كاره، ١٩٨٥م: ٢٣٢-٢٦١).

٣. نظرية الاختلاط : لأدوين سذرلاند (Edwin Sutherland)، وهو باحث أمريكي ويعتبر من كبار علماء الاجتماع الذين أثروا علم الإجرام الحديث، حيث حاول مع ديفد كريسي (D. R. Cressey) وضع نظرية اجتماعية متكاملة لتفسير السلوك الإجرامي فقدّما هذه النظرية، وإن كان سذرلاند قدّم بمفرده قبل ذلك ما أسماه بالنموذج التفسيري التطوّري، وهو عبارة عن مجموعة من الفرضيات التي عرفت لاحقاً باسم ((الاختلاط التفاضلي)) أو ((المخالطة التفاضلية)).

وتعتبر هذه النظرية من أهمّ النظريات العلمية الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، ولقيت قبولاً لدى الكثير من العلماء، بل تعتبر النظرية الأكثر شيوعاً، وتتلخّص النظرية في أنّ السلوك الإجرامي مكتسب نتيجة الاتصال بأشخاص تربطهم روابط شخصية حميمة ومتمينة، وكلّما كان المحيط ضيقاً زادت درجة التأثير، وأنّ التعلّم ليس بالوراثة بل يلزمه الفنّ والحرافة والتدريب، وأنّه لا يمكن تفسير السلوك الإجرامي على أنّه تعبير عن قيم وحاجات عامة، لأنّ السلوك العادي يعبر أيضاً عن نفس القيم والحاجات.

فالنظرية تُركّز على دور التفاعل الاختلاطي مع الجماعات الإجرامية المنعزلة، حيث يتمّ الاقتناع بالفعل، ومن ثمّ الإتيان للأفكار، فمباشرة الفعل المناسب للأفكار، فارتكاب الجريمة (الدوري، ١٩٨٤م: ٢٤٧-٢٥٤؛ الخليفة، ١٤١٣هـ: ٧٩-٧٣؛ طالب، ١٩٩٨م: ١٠٩-١١٩؛ كاره، ١٩٨٥م: ٣٠١-٣٠٩).

٤ . نظرية المجازفة الطبقية: لوالتر ركلس (Walter C. Reckless) تقوم النظرية على

محور المجازفة بارتكاب الجريمة إذا تحققت عناصر معينة تتعلق بشخص المجرم، أهمها:

أ- عنصر الطبقة الاجتماعية: أي المستوى الاقتصادي للشخص، حيث تزيد معدلات

الجريمة بين طبقات العمال الفقراء وخاصة غير الماهرين منهم، والعاطلين عن العمل.

ب- عنصر الجنس: حيث تتضاعف فرص إلقاء القبض على الرجال أضعاف أضعاف

الفرص المتعلقة بإلقاء القبض على النساء، وقد يعود ذلك إلى موقف رجال القانون

وتساهلهم عند معالجة جرائم النساء وخاصة عند القبض عليهن.

ج- عنصر السن: فعامل السن علاقة كبيرة باحتمال ارتكاب الجريمة، واحتمال القبض

على الجاني وتجرمه وعقابه، فعامل السن مهم في توفير بعض السمات التي تتطلبها

بعض الجرائم كالجرأة وقوة الجسم والحيوية.

د- عنصر السلالة: أي العرق، وهذا قد يظهر جلياً في المجتمع الأمريكي المكوّن من

خليط من الأجناس والأقليات، ويسعى الكثير من العلماء إلى إظهار أنّ العرق الزنجي

الأسود يختلف بيولوجياً وفيزيولوجياً وعقلياً، كما يؤكّد غالبية علماء الجريمة على ارتفاع

نسبة ارتكاب الزنوج للجريمة.

هـ- عنصر الجنسية: أي انتماء الفرد إلى موطن آخر خلاف الموطن الذي يعيش بها

حالياً، أيّ أنه يعيش أجنبي في وطن غير موطنه الأصلي، وهذا أيضاً يظهر جلياً في

المجتمع الأمريكي حيث يكثر المهاجرون إليها من مختلف الجنسيات، وقد يشكّل

المهاجر الجديد طبقة فقيرة حيث تزيد معدلات الجريمة بين أفراد تلك الطبقة.

ولا يحصر ركلس نظريته في هذه العناصر دون غيرها، ولكنّه يرى أنّ هذه العناصر

يسهل كشفها أكثر من غيرها من خلال السجلات الإجرامية المتوفرة، وتركز هذه

النظرية على تأثير بعض العوامل الشخصية عند المجازفة بارتكاب الجريمة، وذلك

بالنسبة لشخص المجرم ذاته (الدوري، ١٩٨٤م : ٢٥٤-٢٦٣).

## ٥. نظرية الصراع الثقافي: لدورستين سيلين (Thorsten Sellin) عام (١٩٣٨م) تُركِّزُ

هذه النظرية على الأوضاع الاجتماعية غير المنسجمة في توجيه الفرد، مما يترتب على ذلك ارتكاب الفرد سلوكيات معيّنة، تعتبر سلوكيات شاذة من وجهة نظر ثقافة ما، في حين أنّها تعتبر تصرفاً عادياً في ثقافة ذلك الفرد، أيّ إنّها تؤكد على وجود علاقة بين ظاهرة الجريمة والصراع الثقافي والاجتماعي.

فالفرد ينشأ في جماعة عائلية لها تقاليد وقيمها الخاصة بها، والتي تختلف مع قيم المجتمع الأكبر الذي تتواجد به تلك الجماعة، حيث تضع كل جماعة معاييرها الخاصة بها، والتي قد تختلف عن قيم الجماعات الأخرى التي يكون الفرد عضواً فيها كجماعة العمل، أو الجماعة السياسية أو الدينية أو الرياضية وغيرها.

ويحدث الصراع الثقافي نتيجة أسباب عدّة، منها عملية النمو الثقافي، أو لهجرة القواعد السلوكية من منطقة لها بناؤها الثقافي المختلف، فيحدث الصراع بين الثقافتين المختلفتين، ويزداد هذا الصراع إلى أن يصل الأمر بالفرد إلى ارتكاب أفعال وتصرفات غير سوية من وجهة نظر الثقافة الجديدة التي يعيش فيها.

ومثال ذلك ما حدث في الجزائر بعد انتهاء فترة الاستعمار الفرنسي حيث اعتبر قتل المرأة الزانية من قبل أقاربها جريمة، في حين كان قبل الاحتلال الفرنسي عرفاً يقوّه المجتمع. كما يظهر ذلك واضحاً فيمن يولدون لأب وأم من ثقافتين مختلفتين، حيث أثبتت بعض الدراسات أنّ معدل ارتكاب الجرائم من قبل الأطفال الأمريكيين المولودين لأب أمريكي وأم مهاجرة أو العكس، أكبر من معدل ارتكاب الجرائم للأطفال المولودين لأبوين أمريكيين أو مهاجرين (الخليفة، ١٤١٣هـ: ٨٠-٨٧).

٦. **نظرية الوسم الاجتماعي:** ارتبط نشوء هذه النظرية بمجموعة من الباحثين الاجتماعيين إلا أنّها تبلورت وأصبحت أكثر نضوجاً في عام (١٩٦٣م) على يد هاورد بيكر (Becker)، وتنطلق النظرية من اعتبار الجريمة ظاهرة من صنع أجهزة المجتمع القانونية، وأنّ الانحراف نسبي يخضع لتعريف الجماعة، التي تسمّ من يخرج عن القواعد التي وضعتها بالخروج على المجتمع وعلى قواعد المجتمع، لذا فالانحراف لا يتحدّد بذاته، وإتّما بما يراه الآخرون فيه، وبردود فعلهم إزاءه، كما أنّ الانحراف لا ينشأ عن مصدر واحد بل نتيجة عدة مواقف وظروف، وقد يحدث الانحراف نتيجة تعارض مصالح الأفراد وتصارع قيمهم. وينكر الأفراد المنحرفون غالباً انحرافهم ويسوّغون سلوكهم بتفاهة ما يقومون به وسطحيته باعتباره سلوكاً اعتيادياً بسيطاً. وعملية الوسم لا تحتاج إلى أكثر من ارتكاب جريمة واحدة فقط.

ويري أصحاب هذا الاتجاه عدم جدوى المؤسسات الإصلاحية حيث تعيق عملية التقويم والإصلاح لأنّها تصمّ الأشخاص بوصمة الإجرام التي تقف عقبة في طريق إصلاح الشخص، ومع ذلك فلم يقدموا البديل لهذه المؤسسات التي تعتمد عليها المجتمعات المعاصرة (الخليفة، ١٤١٣هـ: ٩٦: ١٠٦؛ الدوري، ١٩٨٤م: ٢٦٣-٢٦٦).

٧. **نظرية الفرص المتفاوتة:** لريتشارد كلووارد (Richard Cloward) و لويد أوهلن (Lloyd Ohlin)، وهي محاولة للتوفيق بين نظريتي الاختلاط واللامعيارية. وترى النظرية أنّ جميع نماذج الثقافات الفرعية الجانحة إمّا تتكوّن كبديل عملي لما يمنحه المجتمع الكبير من فرص حيث تتباين فرص الشخص بناءً للطبقة التي ينتمي إليها. فالمجتمع الفرعي الذي يتشكّل من الأقليات، ينشأ ولديه نفس الغايات والأهداف التي لدى المجتمع الكبير مع عدم توفر الإمكانيات والقدرات المادية لديه، مما يتعدّر معه تحقيق أهدافه، فيجتمع من تنطبق عليه تلك الأوصاف مع بعضهم بعضاً، وينشأ ما يسمى بالثقافة الفرعية الجانحة أو العصابات الإجرامية، لاستحداث فرص بديلة لتحقيق أهدافهم، ولو بطرق غير مشروعة (الخليفة، ١٤١٣هـ: ١١٣: ١١٦، كاره، ١٩٨٥م: ٢٧٤-٢٧٨).

النظريات السابقة المفسرة للجريمة، وإن كانت تمثل الاتجاه العلمي لتفسير الجريمة، إلا أنها تبقى تفسيرات نظرية لا يمكن أخذها كقضية مسلّم بها تماماً، وخاصة أن دراسة الباحث تظهر أن بعض هذه النظريات قد لا تتفق مع الافرازات السلبية للتطور التقني الحديث، وأن الأمر يحتاج إلى نظرة متعمقة ومتأنية من أهل الاختصاص لوضع نظريات حديثة تتفق مع الواقع المعاصر وإفرازات التقنية الحديثة.

فلو أخذنا مثلاً نظرية التقليد لجبريل تارد والذي يعتبر مطور المدرسة الاجتماعية، لوجدنا أن النظرية تقوم على أساس أن المجرم ينشأ مجرماً عندما يعيش داخل مجتمع إجرامي، أي إن السلوك الإجرامي مكتسب نتيجة الاحتكاك بالمجتمع وتقليد أفرادهِ. وهذه النظرية لا تنطبق على نتائج هذا البحث الذي أظهر أنماطاً جديدة من الجرائم، وخصائص مختلفة لمرتكبي تلك الجرائم، دون أن يكون للاختلاط أي دور في ارتكابهم لتلك الجرائم، خاصة وأن مستخدم الإنترنت غالباً ما يكون منفرداً أمام جهاز الحاسب الذي يتصل من خلاله بشبكة الإنترنت، وهو غالباً ما يرتكب تلك الجرائم لأنه في خلوة لا يخالطه فيها أحد.

وينطبق الأمر أيضاً على نظرية الاختلاط لسذرلاند والتي تعتبر النظرية الأكثر شيوعاً، بل تعتبر أهم النظريات العلمية الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، وهي تقوم على أن السلوك الإجرامي مكتسب نتيجة الاتصال بأشخاص تربطهم روابط شخصية حميمة ومتينة، وكلما كان المحيط ضيقاً زادت درجة التأثير. وهذه النظرية أيضاً نفتها نتائج الدراسة الميدانية التي أظهرت سلوكاً إجرامياً غير متكسب نتيجة الاتصال بأشخاص تربطهم روابط شخصية حميمة ومتينة. فالعلاقة القائمة بين مستخدمي الإنترنت تقوم غالباً على أسماء وهمية ورموز تخفى وراءها شخصية المستخدم، كما أن ارتكاب جرائم الإنترنت يقوم أساساً على الانفراد وليس الاختلاط.

وقس على ذلك نظرية الأنومي، ونظرية المجازفة الطبقية، ونظرية الوسم الاجتماعي، ونظرية الفرص المتفاوتة، ونظرية الصراع الثقافي.

**لذا فإن من الإضافات العلمية لهذه الدراسة هي إيضاح مدى الحاجة إلى إعادة نظر العلماء والمتخصصين، والباحثين، في النظريات المفسرة للجريمة للخروج بنظرية تتماشى مع واقعنا المعاصر وإفرازات التقنية والعولمة، مع أهمية الأخذ بالتفسير الإسلامي الشامل للجريمة وطرق علاجها، والتي لم تنل حظها من الباحثين والدارسين بالرغم من شموليتها، بل ومواكبتها لأيّ مستجدات حالية أو مستقبلية، وهو ما سنتطرق إليه في الفقرة التالية.**

٨. التفسير الإسلامي للجريمة: تنطلق جميع النظريات المفسرة للجريمة من اجتهادات شخصية ومرتكزات وضعية، في حين تنطلق الشريعة الإسلامية في معالجتها للجريمة من منطلق الأصول والمصادر الأساسية، والمعرفة اليقينية، فكل ما ورد في القرآن الكريم، وفي سنة المصطفى عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، يعدّ حقائق ثابتة على مرّ السنين والأعوام، كما أنّها متكاملة وشاملة لجميع جوانب الحياة بما فيها سلوكيات الأفراد السويّ منهم وغير السويّ.

فالمعتقدات الإيمانية والعقدية أمور تتمتع بالثبات، والشرعية، والقدسية، أمّا العلاقات بين الأفراد فمتغيرة وليست ثابتة، وهذا هو الأساس في حدوث الظواهر المستجدة بالمجتمع، ومنها ولا شك الظواهر الإجرامية.

والتفسير الإسلامي يتيح المجال لتكامل العوامل المختلفة التي تؤثر في سلوك المجرم، سواءً كانت هذه العوامل اجتماعية، أو ثقافية، أو اقتصادية، أو بيئية، أو بيولوجية، أو تربوية أو نفسية، بل يتفوق الطرح الإسلامي عن النظريات الوضعية، في تأكيده على مجموعة من الحقائق اليقينية كوسوسة الشيطان، وسوسة النفس أو ضعفها، وضعف الإيمان، والحسد، وغيرها من الحقائق التي عجز العلم الوضعي في الوصول إليها.

كما يميّز الطرح الإسلامي، بأنّه تكامليّ يُنطلق من طبيعة البناء الاجتماعي الذي يقيمه الإسلام، ومن طبيعة النظم الاجتماعية الإسلامية، ويتجنّب الطرح الإسلامي المزالق التي وقعت فيها التفسيرات الوضعية كالحتميات وأحادية العامل والانحياز الأيدلوجي.

ومن مميزات التفسير الإسلامي للجريمة أنّه لم يلاحظ نفسية الجاني فقط، بل نفسية المجني عليه أيضاً، كما أنّه لم يهتم بأخذ حقوق المجني عليه فقط، بل أيضاً حقوق المجتمع الذي يعيش فيه. وللطرح الإسلامي سبق القصب على النظريات الوضعية في الاهتمام بالجريمة وتفسيرها، فنجد أنّ تعاليم الدين قد حثت أفراد المجتمع الإسلامي وفي أكثر من موضع في كتاب الله على مكافحة السلوك المنحرف في المجتمع، فيقول سبحانه وتعالى في سورة آل عمران: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١٠٤) ﴿



ليس ذلك فحسب بل ربط الخيرية التي شرف الله بها أمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بمكافحة الجريمة والسلوك المنحرف، فيقول عز وجل في سورة آل عمران : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (١١٠) ﴿

وأكدت على هذا أحاديث كثيرة وردت في سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام، منها ما رواه مسلم في كتاب الإيمان، والنسائي وأبو داود وابن ماجه وأحمد واللفظ للنسائي قال " سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ "

فكما ربط الشارع الخيرية بمحاربة الجريمة، ربط رسول الله صلى الله عليه وسلم الإيمان كذلك بمحاربة السلوك غير السوي، ومحاولة تغييره بما يقدر عليه الفرد.

ويتضح من الطرح الإسلامي الآتي:

أ- كلما اتبع الأفراد تعاليم الدين فلن يقعوا في الخطأ والمعصية ثم الإجماع والعكس صحيح.

ب- عاجلت الشريعة منابع الجريمة ووضحت مصادرها بشمولية، ولم تقصرها على مصدر واحد.

ج- لم تغفل الشريعة الجوانب العلمية التي لها علاقة بتفسير الجريمة أو الإصلاح، بل إنَّها سبقتها إلى ذلك.

د- مفهوم الشريعة للجريمة يتصف بمقومات البقاء والشمول ويلبي متطلبات التطور والتغير، وينطلق من فهم الطبيعة البشرية بما يكفل معالجتها لأي سلبيات سلوكية على نحو يحقق الثبات والاستقرار.

ومن هنا يمكن القول بأنَّ التفسير الإسلامي للجريمة أكمل، وأشمل، وأفضل من تفسير

النظريات الوضعية للجريمة (السماوطي، ١٤١١هـ: ٢٣٣-٢٣٦؛ السيف، ١٤١٧هـ: ٩-١٠؛ طالب،

١٩٩٨م: ١٢٦-١٣٠).

## خلاصة الفصل الثاني

عالج هذا الفصل الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة وأوجه الاتفاق والاختلاف بين تلك الدراسات ودراسة الباحث الحالية، ومن ثمّ تطرّق إلى ذكر بعض النظريات المفسرة للجريمة. وقد قسّمت الدراسات السابقة إلى ثلاثة أقسام، خصّص القسم الأول للدراسات المحلية، في حين تطرّق القسم الثاني للدراسات العربية، أمّا القسم الثالث فخصّص للدراسات الأجنبية.

وقد اتُّبع في سرد الدراسات السابقة على قوة علاقتها بدراسة الباحث وعلى حداثتها، حيث لم يتطرق إلى الدراسات غير ذات الصلة القوية، أو القديمة نسبياً، واكتفى بالتطرّق إلى أحدث الدراسات في الموضوع، والتي لا يتجاوز زمن دراستها عن خمس سنوات، كما اتُّبع التسلسل الزمني في سردها بحيث بدأ بالأحدث فالأقدم. وقد اتفقت الدراسات السابقة مع دراسة الباحث في كونهم جميعاً يعالجون أحد جوانب جرائم الإنترنت، في حين كان أهمّ أوجه الاختلاف، هو في مجتمع الدراسة، وحجم العينة، حيث تُركّز دراسة الباحث الحالية على جميع مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي والبالغ عددهم تقريباً (١٥٠) ألف مستخدم، إضافة إلى اهتمام دراسة الباحث بتحديد حجم ونمط أهم جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي، وتحديد أهم سمات وخصائص مرتكبي تلك الجرائم. وهو ما يميّز دراسة الباحث الحالية حيث لم تسبقها أي دراسة في هذا المجال، كما لم تسبقها دراسة بحجم هذه العينة الممثلة.

ومن ثمّ تمّ التطرّق إلى ذكر بعض النظريات العلمية المفسرة للجريمة ذات العلاقة بالدراسة، وإن كان المدقق لهذه النظريات يلاحظ أنّها لم تعالج أنماط الجرائم الحديثة، كما أنّ العلماء لم يتمكنوا بعد من وضع نظرية كاملة وشاملة ومقبولة من المتخصصين، مما يعنى ضرورة استمرار المحاولات والجهود العلمية في هذا المجال، وخاصة من قبل العلماء والمتخصصين المسلمين للوصول إلى نظرية إسلامية شاملة تفسّر أسباب الانحراف.